

## إحاطة بمستجدات المعلومات: الإدارة التنظيمية للأغذية الخاصة

وفقاً للقرار رقم 1 الصادر في 15 أغسطس 2018

### 1. المقدمة:

تم نقل الرقابة على تنظيم الأغذية الخاصة، بما في ذلك تسجيل ومراقبة هذه المجموعة من المنتجات إلى الهيئة القومية لسلامة الغذاء من خلال إصدار القرار رقم 1 الصادر في 15 أغسطس 2018. ونتيجة لذلك، شرعت الهيئة في تطوير نظام تنظيمي وبرنامج قوي للسيطرة على الأغذية الخاصة، بما في ذلك تطوير أحكام الانتقال إلى الإطار التنظيمي الجديد. تعتمد الرقابة التنظيمية للهيئة القومية لسلامة الغذاء على المتطلبات الإلزامية للموافقة المسبقة (أو التسجيل) لكل غذاء خاص، قبل إدخالها في السوق المصري. اعتمد برنامج تنظيم الأغذية الخاصة ثلاثة مبادئ رئيسية:

-تحقيق أعلى مستوى من الحماية للمستهلكين المستهدفين من هذه المنتجات

-الحد الأدنى لتعطيل تيار التجارة في تمكين الفترة الانتقالية

-الشفافية والشمولية في التطوير والتحسين المستمر لبرنامج تنظيم الأغذية الخاصة.

### 2. ملخص القرارات الرئيسية في تشغيل الأغذية الخاصة، الإطار التنظيمي

في تطوير كل من التدابير المؤقتة وكذلك تشكيل الإطار التنظيمي النهائي "للأغذية الخاصة" ، اتبعت الهيئة القومية لسلامة الغذاء واعتمدت أفضل الممارسات التنظيمية للأغذية للإشراف على إدخال "الأغذية الخاصة" في السوق المصرية من خلال:

-الرقابة قبل الطرح في السوق: تسجيل المنتجات على أساس معايير السلامة المحددة

-التحقق من الامتثال للمتطلبات المحددة باستخدام نهج قائم على المخاطر.

تم اتخاذ القرارات التالية فيما يتعلق بإدارة الفترة الانتقالية وطريقة الوصول إلى برنامج تنظيمي مستمر لإدارة الأغذية الخاصة في مصر:

- ممارسة الرقابة قبل الطرح في الأسواق من خلال الدراسات المطورة لكل مجموعة من مجموعات منتجات الأغذية الخاصة: على الرغم من أن إدارة الأغذية الخاصة ستتم على أساس التسجيل الإلزامي "لكل منتج على حدة"، مع الأخذ في الاعتبار سلامة المنتج المقدم، ومعايير القبول المشتركة القائمة على السلامة سيتم تطويره لنفس الفئة من المنتجات، في شكل محددات قبول المنتج (المجموعة الغذائية). المنتجات التي تلبى متطلبات محددات القبول من حيث تكوين المنتج على هذا النحو وبيانات التوسيم... إلخ، سوف تستفيد من الوصول الفوري إلى السوق. من الممكن تقديم منتجات إلى الهيئة بتركيب وبيانات توسيم مختلفة أو بها بعض الحيود عن محددات القبول الصادرة من الهيئة، طالما كان ذلك مصحوبًا بتقييم أمان يوضح سلامة المنتج ومدى ملائمة المنتج للغرض وإثبات إدعاءات بطاقة البيانات. ستحتاج الهيئة إلى إجراء تقييم للمخاطر لمراجعة هذا المنتج المحدد ، قبل اعتماد تسجيله والموافقة النهائية عليه. يمكن تغيير أو تعديل محددات القبول الخاصة بفئات المنتجات بناءً على طلب الصناعة لتوضيح المزيد من التنوع في تكوين المنتج والنظر في الابتكار في قطاع الأغذية الخاصة.

- محددات القبول: هي مجموعة من متطلبات قبول المنتج، بما في ذلك متطلبات التكوين/التركيب والتزامات وضع بيانات التوسيم إلخ ... ،

- سيتم إعداد الدراسات بشكل تدريجي خلال الفترة الانتقالية: والتي ستستمر حتى 31 ديسمبر 2022. وستتم متابعة المشاورات مع أصحاب الشأن للحصول على مردود بشأن متطلبات التركيب والتوسيم المقترحة.

#### - أحكام إدارة الفترة الانتقالية:

- ستغطي الفترة الانتقالية الفترة الزمنية من لحظة نشر "المتطلبات التنظيمية للأغذية الخاصة" المحدثة على النحو المنصوص عليه في القرار رقم 1 الصادر في 15 أغسطس 2018، حتى 31 ديسمبر 2022 أو اعتماد ودخول حيز التنفيذ محددات القبول الخاصة بمجموعة الأغذية الخاصة ، أيهما أقرب.
- اعتماد وبدء نفاذ محددات قبول المنتج المعينة سوف يمثل فترة سماح، من وقت اعتماد محددات القبول إلى الوقت الذي تدخل فيه حيز التنفيذ. يهدف هذا التأخير الزمني إلى تمكين المصنعين والموردين من تكييف منتجاتهم مع مجموعة المتطلبات الجديدة التي أصدرتها الهيئة من خلال أحكام محددات القبول.
- في حالة تقديم طلب لتسجيل منتج له ترخيص/ تسجيل ساري المفعول من خلال الإطار السابق ، سيتم الحفاظ على هذا التسجيل حتى انتهاء صلاحية الشهادة أو اعتماد ودخول إصدارات محددات القبول حيز التنفيذ، أيهما كان سابقا. سيتم إصدار شهادات التسجيل فور تقديم إثبات التسجيل بموجب الإطار السابق.

- سوف تضع الهيئة جدولاً زمنياً و خطة عمل لتطوير معايير القبول في شكل محددات قبول لكل مجموعة من مجموعات الأغذية الخاصة، بناءً على اعتبارات تقييم المخاطر وأفضل الممارسات التنظيمية المعتمدة من قبل السلطات التنظيمية الدولية الرائدة في مجال الأغذية.
- جنباً إلى جنب مع الرقابة على السوق، ستقوم الهيئة بتطوير برنامج للتحقق من الامتثال لاستهداف توافق المنتجات المسجلة مع متطلبات الهيئة من حيث إشتراطات السلامة والتركيب والتوسيم. سيكون البرنامج قائماً على المخاطر وسيتناول مجموعات الأغذية الخاصة التي لها عواقب محتملة أعلى للمخاطر الصحية (في حالة عدم الامتثال).
- في ضوء تدابير التحقق والإنفاذ المستهدفة والمستندة إلى المخاطر المستهدفة، لن يتم اتباع بعض الممارسات السابقة والمصاحبة لإطار تسجيل المنتجات، حيث تعتبر القيمة المضافة ضئيلة أو معدومة لدعم سلامة المنتجات وحماية المستهلك. على سبيل المثال، لن تكون هناك حاجة إلى تقديم عينات من المنتجات إلى الهيئة أو أثناء التسجيل أو قبيل الطرح في السوق و عند الإستيراد.

### المرحلة التالية

ستواصل الهيئة القومية لسلامة الغذاء تطوير المتطلبات التنظيمية للأغذية الخاصة كجزء من إطار تنظيمي مصري متجدد وحديث، على النحو المشوب بروح القرارات الأخيرة التي دعمت إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء وأكدت تفويضها لصالح تعزيز حماية المستهلك وتعزيز قطاع إنتاج الأغذية في جمهورية مصر العربية.